جامعة المنصورة

كلية الآداب

قسم الإعلام

معالجة الصحف المصرية لأعمال السلطة القضائية فى مصر بعد ثورة ٢٥ يناير

دراسة تطبيقية علي صحف (الأهرام,الوفد,المصري اليوم)

بحث مقدم ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير فى الإعلام شعبة الصحافة

إعداد

حنان رجب محمد كمال اللتقاني

إشراف

أ.د/ سامي النجار

لأستاذ ورئيس قسم الإعلام

بكلية الآداب جامعة المنصورة

أ.م.د/عبد الهادي النجار

الأستاذ المساعد بقسم الإعلام

بكلية الآداب جامعة المنصورة

مقدمة البحث:

شهد المجتمع المصرى عقب ثورة ٢٥ يناير سلسلة من الأحداث الهامة والتى تمثل أبرزها فيما شهدته الهيئات القضائية والمحاكم من أعمال قبض وتحقيقات ومحاكمات خاصة المتعلقة بنظام الرئيس السابق مبارك ورموزه والتى لم يسبق حدوثها من قبل ولم يسبق للمجتمع المصرى مشاهدتها , وكذلك ما أتيح للصحف من حرية غير مسبوقة فى عهد النظام البائد الذى ما دام على تكبيلها وتقييدها وفرض السيطرة عليها.

ولا شك أن حرية التعبير تعتبر أهم وأقدس مبادئ حقوق الإنسان وتزداد الحرية قيمة حين تقترن بالصحافة وترتبط هذه الأخيرة بها وهذا للمكانة التى تتبوءها الصحافة كإحدى وسائل التعبير عن الرأى العام فى المجتمع المعاصر.

فوسائل الإعلام تلعب دوراً بارزاً في حياة الإنسان في العصر الحالي حيث تساعد أفراد المجتمع علي تكوين رأي عام تجاه القضايا والمشكلات سواء كانت محلية أو دولية ,بل يري البعض أن اقتناع الرأي العام في المجتمع بعدالة قضية ما لا يكفي في أن تكون القضية عادلة في حد ذاتها وإنما يعتمد هذا الإقتناع علي طريقة عرض القضية بواسطة وسائل الإتصال المختلفة, وما تقدمه هذه الوسائل للرأي العام من معلومات وحقائق وآراء وأفكار تساعده علي الاقتناع .

ولكن التناول الإعلامي للقضايا بصورة مبالغ فيها قد يكون سببا رئيسيا لمنع تحقيق العدالة حيث يتحول القاضي الذي ينظر في قضية ما من حاكم إلى مدان في نظر الرأي العام الشئ الذي يضع على عاتق الإعلام مسؤولية توخي الحذر من اختيار الطريقة المثلى للتعامل مع القضاء على خلاف تعامله مع جهة أخرى لان مثل هذه التحليلات قد تؤدي إلى التشكيك في القضاء والقضاة ونزاهتهم وعملهم وقد يشكل عليهم ضغطا كبيرا عند خلوهم للمداولة وبالتالي يجب التفريق بين الحديث عن الواقعة والحديث عن حكمها , فهناك فرق كبير بين نشر أي معلومات حول أية قضية كخبر إعلامي مجرد في وسائل الإعلام وبين النشر لحمل القضاء على حكم معين فالأول حق ينص عليه القانون كون المحاكمات علنية ما لم يقرر سريتها والثاني هو تضليل للقضاء وللرأي العام يعاقب القانون عليه .

فالقضية تكمن في مدي التوفيق بين حرية الصحافة وممارستها ونشر الأنباء عن القضايا المنظورة أمام القضاء واحترام النصوص القانونية المؤثمة للنشر الصحفي المؤثر علي سير التحقيقات والمحاكمات الجنائية وعلي استقلال القضاء.

ومن ثم فالممارسة الصحفية المصرية فيما يتعلق بنشر أعمال السلطة القضائية باتت تمثل مشكلة تلح علي المشتغلين بالبحث العلمي في مجال الإعلام أن يتناولوا أبعادها بالتحليل العلمي الدقيق بهدف بلورة تصورات علمية لتلك الظاهرة ,بما يمكن أن يدعم دور المؤسسة الأكاديمية الإعلامية في الإسهام بجهدها إزاء تصحيح مسار الممارسة الصحفية في مصر.

ومن الجدير بالذكر أن السلطة القضائية يصدر عنها نوعين من الأعمال ,أعمال إدارية خالصة مثل الإشراف علي دور المحاكم أو القرارات الخاصة بالموظفين والتي تتعلق بنقلهم وترقيهم وإحالتهم إلي المعاش وغيرها وهذه الأعمال تخضع لرقابة مجلس الدولة إلغاءاً وتعويضاً وتقرر مسؤولية الدولة عنها ,وأعمال قضائية بحتة مثل الأحكام وقرارات الحبس الإحتياطي والتفتيش والتحقيقات والمحاكمات الجنائية وغيرها وهي التي تدخل في موضوع رسالتنا .[1]

١- حسان عبد السميع هاشم ابو العلا "مسئولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية ",رسالة دكتوراه غير منشورة ,(جامعة القاهرة:كلية الحقوق :٢٠٠١) ص ٢٠.

.الدراسات السابقة previous studies:

من خلال الدراسة الاستكشافية التي قامت بها الباحثة ومسح التراث العلمي تبين أن التناول الإعلامي والصحفي لأعمال السلطة القضائية لم ينل حظاً وافراً من الدراسة ,فالمكتبة العربية وكذلك الأجنبية تفتقر إلي وجود مرجع متكامل يتناول هذا الموضوع.

ومن هنا رأت الباحثة تقسيم الدراسات السابقة إلي محورين رئيسيين وهما:

المحور الأول:دراسات تناولت العلاقة بين الصحافة والقضاء.

المحور الثاني:دراسات تناولت نظرية الأطر الإعلامية.

أولا:دراسات تناولت العلاقة بين الصحافة والقضاء

(١)دراسة إبراهيم عادل سليمان سنبل(٢٠١٢)بعنوان "الحماية الجنائية للرأي العام في مواجهة النشر"[٢]

استهدف الباحث من دراسته إمكانية التفسير القضائي لجرائم الصحافة من منظور تأثيرها السلبي علي الرأي العام وبالتالي إمكانية الحماية الجنائية للرأي العام في مواجهة النشر .

وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها:

١-غياب مفهوم الحماية الجنائية للرأي العام في مواجهة النشر فقهًا وقضاءاً رغم أهمية الرأي العام ووظائفه بالمجتمع لكونه الركيزة الرئيسية للديمقراطية ويرجع ذلك لسببين هامين أولهما تجاهل الرأي العام قبل ثورة ٢٥ يناير والثاني هو عزلة التخصص العلمي .

٢-أن الصحافة المصرية تتمتع في هذه المرحلة بمساحة من الحرية لم تشهدها في أي عصر من قبل وأنها بدلا من أن تكون حرية مسئولة تستغل هذا المناخ في التعبير عن الرأي العام والإسهام في التأثير عليه تكويناً وتوجيهاً لبناء رأي عام ناضج ومستنير , حدث العكس إذ استغلت العديد من الممارسات الصحفية الحالية هذا المناخ وتجاوزت ضوابط حرية التعبير وأخلاقيات المهنة وميثاق الشرف الصحفي بكل المقاييس ,وبالتالي تأثيرها السلبي علي الرأي العام المصري .

---

[٢]- إبراهيم عادل سليمان سنبل,**الحماية الجنائية للرأي العام في مواجهة النشر**,رسالة دكتوراه,غير منشورة(جامعة القاهرة:كلية الحقوق,٢٠١٢).

(٢) دراسة محمد فوزي الخضر(٢٠١٢) بعنوان"القضاء والإعلام , حرية التعبير بين النظرية والتطبيق" دراسة مقارنة،[٣] :

سعت الدراسة إلي تحقيق هدف رئيسي تمثل في إبراز الدور إلي تلعبه السلطات المختلفة سواء لجهة تعزيز حرية التعبير والصحافة والإعلام أو لجهة النيل منها حيث ركزت الدراسة علي ما بين التطبيقات المتعلقة بحرية التعبير في الدول الديمقراطية وما يقابلها من تطبيقات في الدول غير الديمقراطية وذلك لتوضيح الفجوة ما بين الممارسات المتعلقة بهذا الحق بين الشعوب الحرة والشعوب غير الحرة حيث تم التعرض للمبادئ العامة المتعلقة بالنصوص ذات العلاقة بحرية التعبير وكيفية صياغتها وتفسيرها وتطبيقها من قبل القضاء .

وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها:

١- أن القضاء الأمريكي والأوربي يعتبر رائداً في حماية الحق في التعبير حيث خلق نوعاً من التوازن بين هذا الحق وغيره من الحقوق والمصالح.

٢- ساهم القضاء في الدول غير الديمقراطية في تغيب الحق في التعبير وانتهاكه بما أعطي الضوء الأخضر للسلطات الاخري بامتهان وانتهاك هذا الحق.

٣- أن الكثير من القيود المفروضة علي حرية التعبير هي قيود غامضة وفضفاضة غير محددة يقيناً وتحتمل التأويل علي أكثر من جانب.

(٣) دراسة هدي إبراهيم الدسوقي (٢٠١٠) بعنوان"دور الصحف في تشكيل اتجاهات الصفوة المصرية نحو القضايا السياسية في مصر" بالتطبيق علي أزمة القضاء". [٤]

استهدفت الدراسة التعرف علي حجم وطبيعة معالجة الصحف "القومية,الحزبية, الخاصة" لازمة القضاء في مصر ,والأطر الإعلامية التي استخدمتها الصحف في المعالجة , ودور تلك الأطر في تشكيل اتجاهات جمهور الصفوة نحو الأزمة , وذلك من خلال رصد وتحليل ملامح المعالجة الصحفية للمواد الخاصة بأزمة القضاء في مصر والتي أعقبت الانتخابات التشريعية التي تم إجراؤها في نهاية عام ٢٠٠٥. وكذلك الأطر الإعلامية التي وظفتها تلك الصحف في معالجة تلك الأزمة .

وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها:

ـ كانت الصحف الخاصة هي أكثر الصحف اهتماماً بأزمة القضاء تلتها الصحف الحزبية ثم الصحف القومية.

٣- محمد فوزي الخضر, **"القضاء والإعلام حرية التعبير بين النظرية والتطبيق "**, دراسة مقارنة (المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية , ٢٠١٢).

٤- هدي إبراهيم الدسوقي, **"دور الصحف في تشكيل اتجاهات الصفوة المصرية نحو القضايا السياسية في مصر,بالتطبيق علي أزمة القضاء"**رسالة ماجستير, غير منشورة(جامعة المنصورة:كلية الآداب,٢٠١٠).

ـ جاء اتجاه كل صحيفة من صحف الدراسة من أزمة القضاء متفقاً مع توجهاتها ونمط ملكيتها.

ـ كانت المصادر الحكومية والقضاة من أكثر المصادر التي اعتمدت عليها صحف الدراسة .

ـ تشابهت بعض أسباب أزمة القضاء وكذلك الحلول التي قدمتها صحف الدراسة الثلاث بينما اختلفت في أولوياتها لدي كل صحيفة حسب سياستها التحريرية.

(٤) دراسة محمد عمر حسين (١٩٩٩) بعنوان :" حرية الصحافة في مصر ودور القضاء فى حمايتها , دراسة مقارنة"[٥]:

استهدفت الدراسة دراسة التنظيم القانونى لحرية الصحافة بغية معرفة ما لها وما عليها من حيث الموازنة بين القيود القانونية الملقاة علي كاهل الصحافة بصفة عامة علي مستوى عدة أنظمة قانونية ومن أبرزها فرنسا ـ باعتبارها اقرب الأنظمة القانونية إلى مصر ـ وكذا على مستوى الصعيد المحلى , ودراسة الحريات الخاصة بالأفراد ومن أبرزها حرمة الحياة الخاصة باعتبارها من أبرز الحقوق والحريات الفردية.

توصلت الدراسة إلى أن:

ـ اتضح من خلال دراسة القيود المفروضة على إصدار الصحف وملكيتها وكذا القيود المفروضة على الصحفيين مدي تجنى المشرع على حرية الصحافة من خلال تكبيلها بأكبر قدر ممكن من القيود وذلك على حساب حرية التعبير عن الرأى من خلال الصحف .

ـ أظهرت دراسة حرمة الحياة الخاصة أن الصحافة وبالتحديد بعض الصحف قد تجاوزت الحدد المسموح بها فاعتدت على سمعة بعض الشرفاء وكرامتهم مما حد بهم إلى اتهام الصحافة بأنها غير أمينة .

(٥) دراسة علي حمودة (١٩٩٩)بعنوان :"تأثير وسائل الإعلام علي سير العدالة الجنائية في مرحلة المحاكمة الجنائية"[٦]

تناول الباحث في دراسته تأثير وسائل الإعلام علي حرية اقتناع القاضي الجنائي وعلي عناصر الإثبات الجنائي وعلي الرأي العام وأثر ذلك علي عدالة المحاكمة الجنائية .

وقد خلص الباحث من دراسته إلي:

٥- محمد عمر حسين , **حرية الصحافة في مصر ودور القضاء فى حمايتها** , رسالة دكتوراه , غير منشورة(جمعة القاهرة , كلية الحقوق , ١٩٩٩)

٦- علي حمودة, :**"تأثير وسائل الإعلام علي سير العدالة الجنائية في مرحلة المحاكمة الجنائية"** ,بحث منشور في مؤتمر "الإعلام والقانون" كلية الحقوق,جامعة حلوان,١٤-١٥ مارس ١٩٩١م, ص ٢١-٤١.

ضرورة أن يقتصر دور وسائل الإعلام علي التعرض للظاهرة الإجرامية كإحدى الظواهر التي تسود المجتمع وأن يتم تحليلها للوقوف علي أسبابها حتي يمكن مواجهتها بالأسلوب العلمي لكنه طالب بأن تكف وسائل الإعلام المختلفة عن المحاكمات الإعلامية لأن من شأن هذه المحاكمات أن تؤثر علي سير العدالة أمام المحاكم الجنائية كما طالبت الدراسة بأن تكف وسائل الإعلام عن تعمدها إثارة الرأي العام في بعض القضايا الخطيرة وأن تحترم مبدأ استقلال القاضي الجنائي في قيامه بأعمال وظيفته وأن تركز جهودها لنشر الأحكام القضائية بعد صدورها من القضاء وصيرورتها نهائية.

(٦)دراسة Hao Xiaoming and Kewen Zhang (١٩٩٦) [٧]:

استهدفت هذه الدراسة التعرف على العوامل التى تكمن وراء الدعاوى القضائية بالقذف والتشهير ضد وسائل الإعلام والمشاكل الراهنة التى تواجهها وسائل الإعلام الصينية والسلطة القضائية في التعامل مع قضايا التشهير , بالإضافة إلى معرفة تأثير الدعاوى القضائية بالتشهير على الأنظمة الصحفية والقانونية في البلاد .

وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من الزيادة في الدعاوى القضائية بالتشهير ضد وسائل الإعلام إلا أنها تعكس التقدم الذى أحرزته الصين في نظامها القانونى وتثقيف الشعب الصينى بحقوقهم وشئونهم القانونية , واكنها من ناحية أخرى أثرت تأثيراً سلبياً على وسائل الإعلام.

ثانيا: دراسات تناولت نظرية الأطر الإعلامية:

(١) دراسة سميرة محمد مبروك ٢٠١٤ :" أطر معالجة شئون الأقاليم فى الصحافة المصرية اليومية واتجاهات الجمهور نحوها , دراسة تطبيقية" [٨]

استهدفت الدراسة رصد ومعرفة الأطر المستخدمة فى معالجة شئون الأقاليم فى الصحافة اليومية المصرية (قومية , حزبية , خاصة) من خلال دراسة كيفية معالجة شئون الأقاليم فى الصحافة اليومية المصرية ورصد الملامح العامة لتلك المعالجة.

اعتمدت الدراسة على استخدام تحليل المضمون بالتطبيق على صحف (الأهرام , الوفد , المصرى اليوم) خلال الفترة من ٢٠١٣/١/١ وحتى ٢٠١٣/٣/٣١.

---

7) Hao Xiaoming and Kewen Zhang (1996):"**The Chinese press and libel: Political and legal implications** " International Communication Gazette, vol. 55,No, 2.

٨ - سميرة محمد مبروك," **أطر معالجة شئون الأقاليم فى الصحافة المصرية اليومية واتجاهات الجمهور نحوها , دراسة تطبيقية"** رسالة ماجستير , (جامعة الزقازيق : كلية الآداب , قسم الإعلام , ٢٠١٤).

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

١- اتسمت معالجة صحيفة الأهرام بالسطحية وعدم التعمق , بينما اتسمت معالجة صحيفتى الوفد والمصرى اليوم بالتعمق والمتابعة الدورية للموضوعات .
٢- اختلاف نمط ملكية الصحف واختلاف السياسة التحريرية كان له تأثير هام على المعالجة الصحفية لشئون الأقاليم فى الصحف , من حيث الإهتمام بموضوعات معينة دون أخرى , والأطر المستخدمة فى المعالجة.

(٢) دراسة سهام محمود عبد العزيز , ٢٠١٤ :" أطر معالجة الصحف المصرية للأزمات "[٩]

استهدفت الدراسة رصد وتحليل الأطر والملامح الرئيسية لمعالجة الصحف المصرية القومية والحزبية لأزمتى (حديد التسليح , والمبيدات المسرطنة) وتحديد أوجه الإتفاق والإختلاف بين معالجة الصحف للأزمتين بالتطبيق على صحف (الأهرام , الوفد , العربى , الأسبوع) فى الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى ٢٠٠٤.

استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المضمون لعينة من المواد الصحفية المنشورة بصحف الدراسة المتناولة للأزمتين.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

١- اهتمت صحيفتى الأهرام والوفد بالمعالجة الخبرية للأزمتين محل الدراسة .
٢- غلبت القواعد الروتينية الخاصة بالعمل الصحفى فى اختيار المصادر والقوى الفاعلة على جريدة الأهرام والوفد خلال الأزمتين حيث ركزت على المسئولين الرسميين ورجال القضاء والنيابة واستجوابات نواب البرلمان وهى مصادر أحادية الجانب.
٣- اعتمدت الأهرام والوفد على الضمنية خلال استخدامها للحجج والبراهين كمسارات للبرهنة فى خطابها واستخدمت لذلك الحجج والإستمالات المنطقية والنصوص القانونية والتاريخية.
٤- لم تلتزم صحف الدراسة بالموضوعية سواء من حيث تناول الموضوع أو أطرافه أو مصادر كل صحيفة أو الحيادية وعدم التحيز فى التناول الإخبارى أو إبداء الرأى.
٥- كل صحيفة تتأثر بعوامل الملكية والإنتماءات السياسية والحزبية وعلاقتها بالسلطة الحاكمة وجماعات المصالح فانخفضت نسبة التزام صحف الدراسة بأسس التحرير الخبرى العالمية والقائمة على الموضوعية والحياد والإبتعاد عن شبهة التحيز , مما يبرهن على أن الخطاب الخبرى تحول إلى رسائل سياسية تدخل ضمن نسق عام يحمل فى طياته أداة من أدوات تطفيف أو تهوين الأزمة.

---

[٩]- سهام محمود عبد العزيز :" **أطر معالجة الصحف المصرية للأزمات** " ,رسالة ماجستير,(جامعة القاهرة : كلية الإعلام , قسم الصحافة , ٢٠١٤.

(٣) دراسة شيماء محمد متولى , ٢٠١٣ :" التغطية الصحفية لأحداث ثورة ٢٥ يناير واتجاهات الشباب نحوها"[١٠]

استهدفت الدراسة تحليل التغطية الصحفية لأحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لعينة من الصحف المصرية القومية والحزبية والخاصة , وذلك لرصد وتقييم فاعلية الأداء الإتصالى لهذه الصحف فى تناولها لأحداث الثورة , والكشف عن طبيعة التوجهات الصحفية لهذه التغطية , بالتطبيق على صحف (الأهرام , الوفد , المصرى اليوم)

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

١- اهتمام جميع الصحف بتناول الأحداث فى كافة الأشكال الصحفية وهى المواد الإخبارية ومواد الرأى والمواد الإستقصائية والتفسيرية , ولكن احتلت مواد الرأى الترتيب الأول بنسبة ٥٦,٢٪.
٢- كانت الصحف الحزبية والخاصة هلى الأكثر استخداماً للأدلة والوثائق التى توضح مدى صدق مضمون المادة الصحفية التى تتناولها دون الصحف القومية.
٣- لم تتغير سياسة صحيفة الوفد المعارضة عقب ثورة ٢٥ يناير إلا ان أسلوبها أصبح أكثر حدة فى الهجوم والإنتقاد واتضح ذلك من خلال إطلاق بعض الأسماء الوصفية اللاذعة على نظام مبارك ورموزه وإفراد اعداد وموضوعات صحفية متعددة عن وقائع فسادهم والتحقيقات والمحاكمات القضائية بشأنها.
٤- إفتقدت الصحف الخاصة إلى التوازن فى تناول الأحداث ومالت فى أسلوبها إلى التحيز.
٥- عمدت الصحف إلى استخدام كافة الإستمالات العاطفية والمنطقية ومحاولة التأثير على الجمهور.

(٤) دراسة محمد رضا حبيب , ٢٠١٣ :" معالجة وسائل الإعلام التقليدية والجديدة لقضايا الفساد فى مصر ".[١١]

استهدفت الدراسة رصد وتحليل وتقييم معالجة وسائل الإعلام التقليدية (الصحافة المطبوعة) تشمل كافة الإتجاهات : قومية (جريدة الأهرام) , حزبية (جريدة الوفد) , خاصة (جريدة المصرى اليوم) , ووسائل الإعلام الجديدة ممثلة فى : المدونات (مدونة مصريون ضد الفساد) , المواقع (موقع مصراوى) , شبكات التواصل الإجتماعى (صفحة كلنا خالد سعيد) لقضايا الفساد فى المجتمع المصرى فى ثلاث فترات هى نوفمبر وديسمبر٢٠١٠ , نوفمبر وديسمبر٢٠١١ , نوفمبر وديسمبر ٢٠١٢.

توصلت الدراسة التحليلية إلى عدة نتائج أهماه:

١- أن وسائل الإعلام الجديدة كانت أكثر جرأة وحرية فى نشر قضايا الفساد خلال فترات الدراسة عكس وسائل الإعلام التقليدية والتى اختلفت حسب كل وسيلة على حدة.

١٠- شيماء محمد متولى **:" التغطية الصحفية لأحداث ثورة ٢٥ يناير واتجاهات الشباب نحوها"** , رسالة دكتوراه,(جامعة المنصورة: كلية التربية النوعية,قسم الإعلام التربوى),٢٠١٣.

١١- محمد رضا حبيب:**" معالجة وسائل الإعلام التقليدية والجديدة لقضايا الفساد فى مصر "**, رسالة دكتوراه ,(جامعة القاهرة : كلية الإعلام , قسم الصحافة , ٢٠١٣).

٢- فى الوقت الذى ابتعدت فيه جريدة الأهرام قبل ثورة ٢٥ يناير عن نشر قضايا فساد تخص رموز الحكم إلا أنها بعد الثورة تسابقت فى نشر ملفات الفساد الخاصة برموز نظام مبارك , وهو ما أحدث انقلاب فى السياسة التحريرية للجريدة .

٣- تراجعت صحيفة الأهرام بعد تولى الرئيس محمد مرسى الحكم إلى سابق عهدها وركزت على فساد رموز نظام مبارك , مقابل ضعف الإهتمام بمعالجة قضايا فساد نظام حكم الرئيس محمد مرسى (٢٠١٣-٢٠١٢) والذى تم عزله عقب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

٤- جاءت صحيفة المصرى اليوم فى المرتبة الأولى فى مستوى المعالجة الصحفية المتوازنة لقضايا الفساد بنسبة ٩٣,٤٪ , تلتها فى المرتبة الثانية جريدة الأهرام بنسبة ٩٠٪ .

٥- اتسمت المعالجة الصحفية لقضايا الفساد بالتحيز وعدم الموضوعية فى جريدة الوفد بنسبة ٩٢,٧٪.

٦- اتسمت المعالجة الصحفية لقضايا الفساد فى وسائل الإعلام التقليدية بضعف عنصرى الإستمرار والمتابعة وضعف الإعتماد على أسلوب الصحافة الإستقصائية فى الكشف عن قضايا الفساد.

٧- انتهكت الصحف مواثيق أخلاقيات نشر القضايا والجرائم ولم تفرد نفس المساحات لتبرئة من تم إدانتهم على صفحاتها , بل ذهبت جريدة الوفد أحياناً للتشكيك فى الأحكام القضائية التى حصل عليها هؤلاء المتهمون.

(٥) دراسة محمد عبد الحميد أحمد عبد الحميد " المعالجة الصحفية لموقف جامعة الدول العربية من القضايا القومية " ٢٠١١ [١٢]

استهدفت الدراسة الكشف عن سمات وخصائص المعالجات الصحفية لموقف جامعة الدول العربية من القضايا القومية بالتطبيق علي صحف " الأهرام,الرياض,الأنوار,القبس" ورصد وتحليل الأطر الخبرية التي توظفها الصحف العربية محل الدراسة في تناولها لموقف جامعة الدول الغربية من القضايا القومية والتعرف علي مسارات البرهنة والقوي الفاعلة التي أبرزتها معالجات صحف الدراسة .

ـ اعتمدت الدراسة علي منهج المسح الإعلامي بشقيه الوصفي والتحليلي عن طريق المسح بالعينة والمنهج المقارن واستعان الباحث في التحليل الكيفي بجانب من أسلوب تحليل الخطاب مستخدم أداة " تحليل القوي الفاعلة , مسارات البرهنة , تحليل الأطر المرجعية "

توصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها :

١٢- محمد عبد الحميد أحمد عبد الحميد (٢٠١١) **" المعالجة الصحفية لموقف جامعة الدول العربية من القضايا القومية "** رسالة ماجستير (جامعة الأزهر: كلية اللغة العربية, شعبة الصحافة والنشر)

١- سيطرت عدة اطر خبرية علي معالجة صحف الدراسة لموقف جامعة الدول العربية من القضايا القومية وتمثلت تلك الأطر في : إطار السلام, الصراع , الفوضي , التعاون , النتائج المترتبة , المسئولية , الإهتمامات الإنسانية , الشخصية.

٢- تباينت صحف الدراسة في مسارات البرهنة والإقناع المستخدمة في موضوع الدراسة في فئات : الإستشهاد بأدلة ووقائع , عرض وجهتي النظر , استخدام بيانات وأرقام , ذكر الإيجابيات و السلبيات , الاعتماد علي صياغة إنشائية ,أدلة خاطئة وتجهيل للمعلومات , عرض وجهة نظر واحدة , التركيز علي النواحي العاطفية .

(٦) دراسة Jad Melki (٢٠١٤) [١٣]:

استهدفت تلك الدراسة التعرف على العوامل الكامنة وراء بناء الأطر المستخدمة للتأثير على الرأى العام تجاه قضية حرب اسرائيل على لبنان عام ٢٠٠٦ من خلال اجراء دراسة مقارنة بين تغطية الشبكات التلفزيونية العربية والإسرائيلية والأمريكية للصراع.

وأوضحت نتائج الدراسة أن اتجاهات التأطير الإقليمية كانت نتيجة لتفاعل العوامل السياسية والإقتصادية والثقافية المحددة للممارسات الصحفية بكل شبكة , كما أوضحت الدراسة وجود ارتباط قوي بين اتجاهات الصحف الإسرائيلية والأمريكية في تأطير الأخبار ولكن مع وجود بعض الإستثناءات ,بينما وجدت انقسام بين وسائل الإعلام العربية ولكنها عموماً عرضت تأطير داعم لحزب الله.

(٧) دراسة Petia Kostadinova and Daniela V Dimitrova (٢٠١٢)[١٤] :

تستهدف هذه الدراسة التعرف على دور نوع الوسائل الإعلامية والمؤسسات السياسية ونوع الأخبار في إستخدام أطر التبعية , الموضوعية , النتائج الإقتصادية , الإهتماماهت الإنسانية وإطار الصراع في التغطية الإخبارية للأخبار الإقتصادية خلال سبعة مراحل انتخابية في بلغاريا خلال الفترة من ١٩٩٠- ٢٠٠٩ . وتم تحليل مضمون ٥٤٣ قصة خبرية في ستة صحف وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أن كلاً من أطر الموضوعية والنتائج الإقتصادية يتم تحديدها وفقاً لنوع الأخبار الإقتصادية التى يتم تغطيتها ونوع الصحيفة , كما يتأثر استخدام إطار الإهتمامات الإنسانية بنوع الخبر الإقتصادى الذى هو نوع القصة الخبرية ويستخدم هذا الإطار بشكل متكرر في القصص الإخبارية المتضمنة قضايا إقتصادية مثيرة للجدل.

13- Jad Melki (2014):" **The interplay of politics, economics and culture in news framing of Middle East wars"**,journal of Media, War & Conflict, vol. 7,No.2

14- Petia Kostadinova and Daniela V Dimitrova (2012)" Communicating policy change: Media framing of economic news in post-communist Bulgari", **European Journal of Communication**, vol. 27,No. 2

التعليق على الدراسات السابقة

من خلال الرصد للدراسات السابقة تبين ان:

١- معظم الدراسات التى تناولت العلاقة بين الصحافة والقضاء اهتمت إما بتحليل القيود القانونية التى تحد من ممارسة حرية الصحافة , وإما اهتمت بالتفسير القضائى لجرائم الصحافة من منظور تأيرها السلبى على الرأى العام.
٢- معظم الدراسات التي طبقت نظرية الأطر استخدمت تحليل المضمون الكيفي بعيداً عن أسلوب تحليل المضمون الكمي التقليدي بفئاته ووحداته , ومن ثم لم يتم الإهتمام بالنسب والتكرارات بقدر الإهتمام بالأفكار والأطروحات المقدمة.

الاستفادة من الدراسات السابقة:

تتحدد استفادة الباحث من اطلاعه وعرضه للدراسات السابقة في العديد من الاوجه هي:

١- التحديد الدقيق لمشكلة البحث.
٢- صياغة التساؤلات والفروض علي النحو السليم.
٣- اختيار الأسلوب الأمثل في جمع البيانات وتحديد العينة .
٤- تحديد الإطار النظري للدراسة وتطبيق نظرية الإطار الإعلامي .
٥- التعرف علي المناهج والأدوات والأساليب البحثية التي استخدمتها دراسات المعالجة الصحفية وكيفية الاستفادة منها وتوظيفها لخدمة الدراسة.
٦- الاستفادة من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات والتي ساعدت في صياغة المشكلة البحثية وتحديد الأهداف .

مشكلة الدراسة:

أمكن تحديد المشكلة البحثية بناءاً علي نتائج الدراسات السابقة , والقراءات والملاحظات العلمية ,حيث لاحظت الباحثة نقصاً واضحاً في الدراسات الإعلامية التي تناولت أعمال السلطة القضائية بشكل عام والدراسات الصحفية بصفة خاصة ومن ثم أمكن بلورة المشكلة البحثية للدراسة في دراسة طبيعة المضمون الصحفي المنشور في الصحف المصرية عن أعمال السلطة القضائية بعد ثورة ٢٥ يناير , وذلك للكشف عن سمات وخصائص المعالجات الصحفية بشأن أعمال السلطة القضائية في الصحف محل الدراسة, مع تحديد أنواع المضامين الصحفية وأشكالها ,وتحديد مصادر هذه المضامين الصحفية, والتعرف علي مسارات البرهنة المختلفة وأنواعها, الكشف عن أهم الأطر الصحفية التي أبرزتها المعالجات الصحفية المقدمة بشأن القضية محل الدراسة.

أهمية الدراسة:

(١) إن هذه الدراسة تتناول قضية العلاقة بين الصحافة والسلطة القضائية باعتبار كل منهما سلطة مستقلة طبقا للدستور وهي قضية لم تأخذ حقها من البحث والتحليل خاصة في حقل الدراسات الإعلامية .

(٢)ان الملاحظة العلمية للممارسة الصحفية في مجال نشر بعض القضايا التي تشغل الرأي العام تكشف عن إتباع الصحف لبعض أساليب النشر التي قد تؤثر علي إجراءات سير العدالة كنشر أسماء المتهمين في المراحل المبكرة للتحقيق , أو إصدار الحكم عليهم قبل إصدار حكم القضاء ومن ثم تبرز أهمية المعالجة الصحفية لأعمال السلطة القضائية في الصحافة المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير في محاولة لإرساء تصورات علمية تسهم في تصحيح مسار الممارسة الصحفية في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

تسعي الدراسة إلي تحقيق هدف رئيسي يتمثل في التعرف علي أساليب معالجة الصحف المصرية لأعمال السلطة القضائية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير , وفي إطار هذا الهدف الرئيسي تسعي الدراسة إلي تحقيق عدة أهداف فرعية أهمها مايلي:

١- التعرف علي الفنون الصحفية التي استخدمتها صحف الدراسة في المعالجة الصحفية لأعمال السلطة القضائية.

٢- التعرف علي نوعية وأنماط أعمال السلطة القضائية التي اهتمت بها الصحف المصرية ودرجة اهتمامها بها وأسلوب تناولها خلال فترة الدراسة .

تساؤلات الدراسة :

١- ما نوعية القوالب الصحفية المستخدمة في معالجة أعمال السلطة القضائية خلال فترة التحليل؟
٢- ما أنماط أعمال السلطة القضائية التي استأثرت باهتمام الصحف المصرية خلال فترة الدراسة؟

فروض الدراسة :

١- توجد فروق ذات دلالة معنوية بين نمط ملكية الصحف وأهداف المعالجة الصحفية لأعمال السلطة القضائية.

المفاهيم الإجرائية للدراسة:

(١)**المعالجة الصحفية** :تشير المعالجة الصحفية الي مجموعة الأساليب الفنية المتبعة في التغطية الصحفية لقضية معينة ,من خلال القوالب التحريرية, والمصادر التي اعتمدت عليها او أساليب الإخراج والإبراز , والمداخل والحجج الاقناعية, وأساليب الصياغة والتعبيرات اللغوية المستخدمة[١٥] ويقصد بالمعالجة الصحفية في هذه الدراسة كيفية تعامل الصحف المصرية مع المعلومات والبيانات المتعلقة بأعمال السلطة القضائية وكل ما تعمد الصحف الي الترويج له من أفكار واتجاهات تتوزع بين فنون التحرير الصحفي المختلفة وتعتمد في جمع مادتها علي مختلف المصادر وتحرص علي إبرازه وتقديمه بطريقة إخراجية معينة, تتفق مع الإطار الفكري للصحيفة وتتجه نحو تحقيق أهداف السياسة التحريرية التي ترتبط ارتباطاً واضحاً بنوع ملكية الصحيفة ودورية صدورها.

(٢)**السلطة القضائية:** هى الهيئة المنوط بها تفسير القانون وتطبيقه , وتتمثل هذه السلطة فى القضاء وأعضاء النيابة , ومعاونيهم , ويشترط بهذه السلطة الإلمام الكامل بالقانون أو علم القانون. [١٦]

(٣)**اعمال السلطة القضائية**:السلطة القضائية يصدر عنها نوعين من الأعمال ,أعمال إدارية خالصة مثل الإشراف علي دور المحاكم أو القرارات الخاصة بالموظفين والتي تتعلق بنقلهم وترقيهم وإحالتهم إلي المعاش وغيرها وهذه الأعمال تخضع لرقابة مجلس الدولة إلغاءاً وتعويضاً وتقرر مسؤولية الدولة عنها ,وأعمال قضائية بحتة مثل الأحكام وقرارات الحبس الاحتياطي والتفتيش والتحقيقات والمحاكمات الجنائية وغيرها[١٧] وهي التي تدخل في موضوع رسالتنا .

نوع الدراسة :

تنتمي هذه الدراسة إلي البحوث الوصفية Descriptive studiesالتي تستهدف تقرير خصائص ظاهرة معينة او موقف يغلب عليه صفة التحديد ,وتعتمد علي جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها ,وتصل عن طريق ذلك الي إصدار تعميمات بشان الموقف او الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها[١٨].

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة علي منهج المسح الإعلامي بشقيه الوصفي والتحليلي من اجل إيجاد إطار منظم يمكن من خلاله تحديد العينات وجمع البيانات بالدراسة ,حيث أن المسح الوصفى هو محاولة لوصف أو توضيح المواقف والإتجاهات الحالية وشرح ما هو موجود منها حالياً فى الظاهرة محل الدراسة , بينما المسح التحليلى هو محاولة لشرح أسباب وجود تلك المواقف , حيث يتيح دراسة العلاقة بين متغيرين أو أكثر وذلك من أجل اختبار فروض الدراسة والإجابة على تساؤلاتها.[١٩]

أدوات جمع البيانات :

ـ في إطار منهج المسح الإعلامي اعتمدت الدراسة علي استمارة تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات التي تساعد في التعرف علي المضامين المثارة في صحف الدراسة عن أعمال السلطة القضائية وتستخدم الدراسة تحليل

١٥- -خالد صلاح الدين,مرجع سابق,ص ٦.

١٦- بسام عبد الرحمن المشاقبة :" الإعلام والسلطة", (الأردن" عمان , دار أسامة للنشر والتوزيع ,ط١) ,بدون سنة نشر , ص,٣٣.

١٧- حسان عبد السميع هاشم ابو العلا "مسئولية الدولةعن أعمال السلطة القضائية ",رسالة دكتوراه غير منشورة ,(جامعة القاهرة:كلية الحقوق :٢٠٠١) ص ٢٠.

١٨- عبد الباسط حسن,اصول البحث الاجتماعي,ط ١١(القاهرة:مكتبة وهبة,١٩٩٠)ص ١٩٨.

المضمون بشقيه الكمى والكيفى مع التركيز علي التحليل الكيفي .

كما اعتمدت الدراسة على أداة تحليل الخطاب المتمثلة فى :-

١- تحليل مسارات البرهنة :

٢- تحليل القوى الفاعلة :

٣- تحليل الأطر :

إجراءات الصدق والثبات لتحليل المضمون :

١- إجراءات صدق التحليل

للتأكد من صدق استمارة تحليل المضمون تم عرضها على مجموعة من المحكمين فى الإعلام والقانون , وذلك للتأكد من دقة ووضوح وحدات وفئات التحليل وإمكانية تحقيقها لأهداف الدراسة , وفى ضوء آراء المحكمين أجرت الباحثة بعض التعديلات على الإستمارة حتى أصبحت فى الشكل النهائى , وكانت تعديلات خاصة بإضافة بعض فئات بسيطة للتحليل.

٢- إجراءات ثبات التحليل

قامت الباحثة باختيار عينة من المواد الصحفية التى خضعت للدراسة التحليلية قدرها (٥٪) , واستعانت الباحثة باثنتين من الزميلات فى مجال الإعلام لكى تقوم بتحليل نفس العينة المختارة لقياس الثبات فى تحليل المضمون .

تم التوصل إلى معامل الثبات باستخدام معادلة هولستى Holesti لاختبار الثبات وهى :

$$\text{معامل الثبات} = \frac{٢ \text{ ت}}{\text{ن١} + \text{ن٢}}$$

ت: عدد الحالات المتفق عليها .

ن١ : عدد الحالات التى قام بترميزها المحكم الأول .

ن٢ : عدد الحالات التى قام بترميزها المحكم الثانى.

ويحسب لثبات فى إطار هذه المعادلة فى هيئة نسبة مئوية تعبر عن درجة الإتفاق بين كل من الباحثين الأول والثانى , وقد بلغ متوسط قيمة معامل الثبات ٩٠٪ أى أن نسبة الإتفاق بين الباحثتين وصلت إلى ٩٠٪ وهى نسبة تدل على ثبات الوحدات والفئات المستخدمة فى تحليل المضمون , كما تعنى صلاحية استمارة تحليل المضمون للتطبيق.

١٩- محمد زيان عمر,**البحث العلمي ,مناهجه وتقنياته** (القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب,٢٠٠٢)ص ٤٨.

مجتمع الدراسة :

تحدد مجتمع الدراسة الحالية في الصحف المصرية وتتمثل فى : الصحف القومية المملوكة للدولة , والصحف الحزبية التى تصدر عن الأحزاب السياسية , والصحف المستقلة أو الخاصة التى تصدرها الشركات المساهمة والنقابات الجماهيرية والمهنية .

والدراسة الحالية تتعرض لأشكال الصحف الحالية فى مصر وهى :صحيفة الأهرام ممثلة للصحف القومية , صحيفة الوفد ممثلة للصحف الحزبية , صحيفة المصرى اليوم ممثلة للصحف الخاصة.

المجال الزمنى للدراسة:

تم تحليل المواد الصحفية المنشورة بصحف الدراسة خلال الفترة من ٢٠١٢/١/١ وحتى ٢٠١٣/١٢/٣١ وهى الفترة التى أعقبت ثورة ٢٥ يناير والتى شهدت العديد من الأحداث أولها : الكشف عن فساد نظام الرئيس مبارك ورموزه والعديد من البلاغات المقدمة بشأنه وأعمال الحبس والتحقيقات وما شهدته المحاكم المصرية من آلاف القضايا المتعلقة برموز نظامه سواء المتعلقة بقتل المتظاهرين أو إهدار المال العام أو الإستيلاء على موارد الدولة أو قضايا بيع القطاع العام , وثانيها :عقب تولى الرئيس مرسى الحكم وإصدار إعلانه الدستورى الذى اعتبره البعض بمثابة أزمة للقضاء ومحاولة للسيطرة عليه والزج به فى قبضة السلطة الحاكمة وما انتهت به تلك الأحداث فى ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وعزل الرئيس محمد مرسى وما لاحقه من بلاغات ضده وضد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين والعديد من الإجراءات القضائية والتحقيقات والمحاكمات المتعلقة به وبأعضاء جماعة الإخوان المسلمين.

عينة الدراسة:

تم اختيار صحيفة الأهرام لتكون ممثلة للصحف القومية , والوفد ممثلة للصحف الحزبية المعارضة ,وصحيفة المصري اليوم ممثلة للصحف الخاصة .

و تتمثل عينة الدراسة في جميع الأعداد التي صدرت من صحف الأهرام والوفد والمصري اليوم خلال الفترة من ٢٠١٢/١/١ حتي٢٠١٣/١٢/٣١ باستخدام أسلوب الدورة Rotation ,حيث يعد أكثر الطرق شيوعاً لاختيار عينات تحليل المضمون لأنه يتم بطريقة منظمة لضمان عدم تكرار التواريخ أو الأيام الخاصة بظهور مفردات العينة , وبذلك بلغ إجمالي الأعداد التي تم تحليلها (٢٨٨) عددا , بواقع (٩٦) عددا للأهرام , و (٩٦) عددا للوفد , و(٩٦) عددا للمصري اليوم , ويتمثل المضمون الذي يتم تحليله في جميع الأشكال الصحفية التي تتعلق بأعمال السلطة القضائية المنشورة في الصحف المصرية حيث بلغ عدد المواد الصحفية الخضعة للتحليل (٥١١) مادة , بواقع (١٣٨) مادة لصحيفة الأهرام , (١٥٣) مادة لصحيفة الوفد , (٢٢٠) مادة لصحيفة المصرى اليوم.

الإطار النظرى للدراسة

أولاً : نظرية الأطر الإعلامية

تعتمد هذه الدراسة في إطارها النظري علي نظرية الأطر الإعلامية حيث تستهدف هذه الدراسة رصد وتحليل مواقف الصحف المصرية تجاه أعمال السلطة القضائية وذلك من خلال تحليل الأطر الإعلامية التى توظفها الصحف المصرية فى معالجتها لتلك الأعمال حيث تعتبر نظرية الأطر الإعلامية رافداً حديثا في دراسات الاتصال تسمح بقياس المحتوي غير الصريح للتغطية الخبرية بوسائل الإعلام للقضايا المثارة

وتوظف الباحثة نظرية الأطر الإعلامية فى هذا البحث منهجياً وذلك بهدف رصد الأطر الخبرية المقدمة بالصحف المصرية نحو أعمال السلطة القضائية بعد ثورة ٢٥ يناير من خلال تحليل مضمون عينة من الصحف المصرية باستخدام الأسلوب الكمى والكيفى , وقياس الكلمات والمفاهيم والإستعارات المستخدمة بالمواد الصحفية المنشورة بتلك الصحف وتحديد المضمون البارز مقارنة بالمضمون غير الظاهر بالإضافة إلي تحديد المصادر والتكرارات والموقع داخل الصحيفة.

ومن خلال هذا يتم تحديد أنواع الأطر المستخدمة , وبالتالي أيضاً تحديد من أي وجهة نظر تناولت الصحيفة الأحداث والفكرة المحورية الموجودة في الصحف للاحداث المتعلقة بأعمال السلطة القضائية .

تقتصر الباحثة في هذا البحث علي دراسة المستوي الأول للأطر وهو قياس المحتوي الصريح وغير الصريح داخل الأشكال الصحفية دون التعرض للمستوي الثاني , وهو دراسة اتجاهات الجمهور نحو القضايا التي تناولتها المضامين المنشورة بالصحف.

ثانياً : أعمال السلطة القضائية

يختص القضاء الجنائى بمباشرة وظائف الإتهام والتحقيق والمحاكمة والتنفيذ , وتختلف كل وظيفة عن الأخرى من حيث المضمون والدور الذى تلعبه فى تحريك الدعوى الجنائية ونقلها من مرحلة إلى أخرى حتى تنتهى بالحكم البات الفاصل فى موضوعاها.[٢٠]

تمر الدعوى الجنائية بمرحلتين: الأولى هى مرحلة التحقيق الإبتدائى , والثانية هى مرحلة المحاكمة .[٢١]

٢٠- المرجع :نبيل مدحت سالم , الجزء الثانى ,ص١٠٧٩.

٢١- المرجع السابق نفسه.

١- إجراءات ما قبل المحاكمة

تجمل إجراءات مرحلة ما قبل المحاكمة فى مرحلة أولية تمهد للتحقيق يطلق عليها مرحلة جمع الاستدلالات ، ثم يلى هذه المرحلة أو يتداخل معها مرحلة التحقيق الابتدائى بمعناه الدقيق ، وأخيرًا تشمل هذه المرحلة التصرف فى الدعوى بعد انتهاء مرحلة التحقيق بمعناه الواسع الذى يشمل الاستدلال والتحقيق الابتدائى.[٢٢]

٢- إجراءات المحاكمة

هناك مجموعة من القواعد العامة التى تخضع لها إجراءات المحاكمة , وهناك مجموعة من الإجراءات الخاصة التى المتبعة أمام كل نوع من أنواع المحاكم الجنائية [٢٣]

أولاً : القواعد العامة لإجراءات المحاكمة

تهيمن على المحاكمة الجنائية قواعد عامة ينبغى مراعاتها أياً كان نوع المحاكمة الجنائية , ولما كانت هذه القواعد قد تقررت تحقيقاً للمصلحة العامة فإن مخالفتها يترتب عليها بطلان إجراءات المحاكمة بطلاناً مطلقاً وهذه القواعد هى

- علنية الجلسات.

- شفوية المرافعات .

- اتخاذ الإجراءات في حضور الخصوم.

- تدوين الإجراءات.

- **حق الصحفى في نشر الإجراءات القضائية:**

أولاً : نشر إجراءات مرحلة الإستدلال

تتسم مرحلة الإستدلال بطبيعتها بالسرية , فلا يجوز أن يتناول الصحفى بالنشر ما تتخذه السلطة المختصة من إجراءات تتصل بكل ما سبق , والسرية فى مرحلة الإستدلال قصد بها إما حماية الدليل لكى تكتمل أركانه , وإما الحفاظ على الأشخاص الذين تجرى عليهم التحريات , وذلك أن النشر قد يؤثر على مراكزهم القانونية أو مكانتهم فى المجتمع وقد تتضح براءتهم بعد ذلك.[٢٤]

ثانياً : نشر إجراءات التحقيق والمحاكمة:

- نشر أخبار التحقيقات

إن المبدأ الذى يحكم التحقيق الإبتدائى هو مبدا السرية بالنسبة للجمهور .[٢٥]

فهناك اعتبار جوهرى بشأن حظر نشر أعمال التحقيقات الجنائية , وهو "أصل البراءة" المفترض فى المتهم حتى تثبت إدانته بحكم بات , فقد ينتهى التحقيق بأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى يصدر عن جهة التحقيق , وقد تنتهى

٢٢-: أشرف شمس الدين , مرجع سابق ,ص ١٣٤

٢٣- محمود نجيب حسنى :" شرح قانون الإجراءات الجنائية ",الجزء الثانى , (القاهرة : دار النهضة العربية , الطبعة الرابعة),٢٠١١.

٢٥ شريف سيد كامل :" جرائم النشر فى القانون المصرى", (القاهرة : دار النهضة العربية , ط١) ٢٠١٠ ,ص٢٠٧.

الدعوى بحكم يصدر ببراءة المتهم ,وفى هذه الحالة يكون قد تم انتهاك حق دستورى مقرر للمتهم يتمثل فى "أصل البراءة" المفترضة فيه , وتكون تمت الإساءة إلى سمعته .[٢٦]

ـ نشر أخبار المحاكمات:

نصت المادة ٢٦٨ من قانون الإجراءات الجنائية على انه :" يجب أن تكون الجلسة علنية , ويجوز للمحكمة مع ذلك مراعاة للنظام العام , أو محافظة على الآداب , أن تأمر بسماع الدعوى كلها أو بعضها فى جلسة سرية , أو تمنع فئات معينة من الحضور فيها ".

- **حظر نشر أخبار التحقيق أو المحاكمة**

نصت المادة ٢٣ من قانون تنظيم الصحافة رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ على أنه :" يحظر على الصحيفة تناول ما تتولاه سلطات التحقيق أو المحاكمة أو مما يؤثر على مراكز من يتناولهم التحقيق او المحاكمة وتلتزم الصحيفة بنشر قرارات النيابة العامة ومنطوق الأحكام التى تصدر فى القضايا التى تتناولها بالنشر أثناء التحقيق أو المحاكمة وموجز كاف للأسباب التى تقام عليها , وذلك كله غذا صدر القرار بالحفظ أو بأن لا وجه لإقامة الدعوى أو صدر الحكم بالبراءة".

٢٦- عبد الحميد أشرف **" الإتجاهات القانونية فى تنظيم حرية الصحافة "** , (القاهرة : دار الكتب الحديث , ط١) ,ط١ , ٢٠١٠ , ص٢٩٨, ٢٩٩.

نتائج الدراسة

أولاً : الإجابة على تساؤلات الدراسة

- **الفنون الصحفية المستخدمة فى المعالجة الصحفية لأعمال السلطة القضائية**

جدوا رقم (١)

يوضح التكرارات والنسب المئوية للفنون الصحفية المستخدمة فى معالجة الصحف لأعمال السلطة القضائية

الفنون الصحفية		الصحف						الإجمالى	
		الأهرام		الوفد		المصرى اليوم		التكرار	النسبة
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة		
الأشكال الإخبارية	خبر قصير	١٢٣	٨٩،١٣	١١٨	٧٧،١٣	١٩٥	٨٨،٦٤	٤٣٦	٨٥,٣٪
	قصة إخبارية	٠٠	٠٠	١	٠،٦٥	٢	٠،٩١	٣	٠,٦٪
	تقرير إخباري	١١	٧،٩٧	٢٥	١٦،٣٤	١٥	٦،٨٣	٥١	١٠٪
	صورة إخبارية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الأشكال الاستقصائية	تحقيق صحفي	٢	١،٤٦	٤	٢،٦١	١	٠،٤٥	٧	١,٣٪
	حديث صحفي	١	٠،٧٢	٠	٠٠	٢	٠،٩١	٣	٠,٦٪
	استطلاع	١	٠،٧٢	٢	١،٣١	٠٠	٠٠	٣	٠,٦٪
المقال الصحفي	افتتاحي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
	عمودي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
	تحليلي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١	٠،٤٥	١	٠,٢٪
	صحفي عام من الداخل	٠٠	٠٠	١	٠،٦٥	١	٠،٤٥	٢	٠,٤٪
	صحفي عام من الخارج	٠٠	٠٠	٢	١،٣١	٠٠	٠٠	٢	٠,٤٪
	رئيس التحرير	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
	بريد القراء	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
	كاريكاتير	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣	١،٣٦	٣	٠,٦٪
الإجمالي		١٣٨	١٠٠٪	١٥٣	١٠٠٪	٢٢٠	١٠٠٪	٥١١	١٠٠٪

يتضح من بيانات الجدول السابق أن صحف الدراسة اهتمت بالمعالجة الخبرية لأعمال السلطة القضائية حيث اعتمدت على الخبر القصير فى المرتبة الأولى بنسبة (٨٥،٣٪) وعلى التقرير الإخبارى فى المرتبة الثانية بنسبة (١٠٪)

بينما انخفضت باقى الفنون الصحفية الأخرى مثل القصة الخبرية والتحقيق الصحفى والحديث الصحفى والإستطلاع والمقال التحليلي والمقال الصحفى العام سواء من داخل الصحيفة أو من خارجها والكاريكاتير.

- أما عن النتائج التفصيلية:

بالنسبة لصحيفة الأهرام:

أظهرت النتائج التحليلية لصحيفة الأهرام أن الأشكال الإخبارية استأثرت بالنسبة الأكبر من بين الفنون الصحفية التى اعتمدت عليها الصحيفة فى تناولها لأعمال السلطة القضائية حيث بلغت (٩٧،١٪), بينما انخفضت نسبة الأشكال الإستقصائية التى اعتمدت عليها الصحيفة والتى بلغت (٢،٩٪) , ولم تستخدم الصحيفة أياً من مواد الرأى.

وقد اعتمدت الصحيفة على الخبر القصير فى المرتبة الأولى بنسبة (٨٩،١٣٪) , بينما جاء التقرير الإخبارى فى المرتبة الثانية بنسبة (٧،٩٧٪) , واحتل التحقيق الصحفى المرتبة الثالثة بنسبة (١،٤٦٪) , فى حين احتل كل من الحديث الصحفى والإستطلاع المرتبة الرابعة بالتساوى بنسبة (٠،٧٢٪) ولم تستخدم الصحيفة أياً من الفنون الصحفية الأخرى.

بالنسبة لصحيفة الوفد :

اعتمدت صحيفة الوفد أيضاً على الأشكال الإخبارية فى المرتبة الأولى بنسبة (٩٤،١٢٪) من بين الفنون الصحفية الى استخدمتها فى معالجتها لأعمال السلطة القضائية , واحتلت الأشكال الإستقصائية المرتبة الثانية بنسبة (٣،٩٢٪) , فى حين استخدمت الصحيفة بعض مواد الرأى والتى بلغت نسبتها (١،٩٦٪).

احتل الخبر القصير المرتبة الأولى بين الفنون الصحفية التى استخدمتها الصحيفة بنسبة (٧٧،١٣) , يليه التقرير الإخبارى فى المرتبة الثانية بنسبة (١٦،٣٤٪) , ثم التحقيق الصحفى فى المرتبة الثالثة بنسبة (٢،٦١٪) , ثم كلاً من استطلاع الرأى والمقال الصحفى العام من خارج الصحيفة فى المرتبة الرابعة بالتساوى بنسبة (١،٣١٪) , وأخيراً القصة الإخبارية والمقال الصحفى العام من داخل الصحيفة فى المرتبة الخامسة بالتساوى بنسبة (٠،٦٥٪).

بالنسبة لصحيفة المصرى اليوم:

اعتمدت صحيفة المصرى اليوم كذلك على الأشكال الإخبارية بشكل عام فى معالجتها لأعمال السلطة القضائية وأهمها الخبر القصير الذى احتل المرتبة الأولى بنسبة (٨٨،٦٤٪) , يليه التقرير الإخبارى فى المرتبة الثانية بنسبة (٦،٨٣٪) , وقد اعتمدت الصحيفة على باقي الفنون الصحفية الأخرى بشكل ضئيل ,حيث احتل الكاريكاتير المرتبة الثالثة بنسبة (١،٣٦٪) , ثم القصة الإخبارية والحديث الصحفى فى المرتبة الرابعة بنسبة (٠،٩١٪) لكل منهما , وأخيراً احتا كل من التحقيق الصحفى والمقال التحليلى والمقال الصحفى العام من داخل الصحيفة المرتبة الأخيرة بنسبة ضئيلة بلغت (٠،٤٥٪).

- **أعمال السلطة القضائية التى تناولتها صحف الدراسة**

جدول رقم (٢)

يوضح أعمال السلطة القضائية التى تناولتها صحف الدراسة

تغطية أعمال السلطة القضائية		الصحف						الإجمالى	
		الأهرام		الوفد		المصرى اليوم			
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الحبس الاحتياطي		٢٢	٪١٥,٨٣	٢٠	٪١٣,٠٧	٢٢	٪١٠,٠٥	٦٤	٪١٢,٥
التحقيق		٣١	٪٢٢,٣٠	٤٧	٪٣٠،٧٢	٦٧	٪٣٠،٥٩	١٤٥	٪٢٨.٤
إحالة إلى المحاكمة		٠	٪٠٠	٤	٪٢,٦١	٨	٪٣,٦٥	١٢	٪٢,٣
نوع المحاكمة	عادية	٦١	٪٤٣,٨٨	٦٣	٪٤١,١٨	٨١	٪٣٦,٩٩	٢٠٥	٪٤٠,١
	استثنائية	١	٪٠,٧٢	١	٪٠,٦٥	٢	٪٠,٩١	٤	٪٠,٨
صدور حكم		٢٣	٪١٦,٥٥	١٨	٪١١,٧٦	٣٣	٪١٥,٠٧	٧٤	٪١٤,٥
صدور قرار		٤٠	٪٢٨,٧٨	٣٦	٪٢٣,٥٣	٤٦	٪٢١,٠١	١٢٢	٪٢٣,٩
يلاحظ أن إجمالي التكرارات تجاوز حجم العينة (٥١١ تكراراً) نظراً لتعدد بعض أعمال السلطة القضائية في الموضوع الواحد									

يتضح من بيانات الجدول السابق أن المحاكمات الجنائية العادية كانت العمل القضائى الغالب على اهتمام صحف الدراسة بتناوله حيث احتلت المرتبة الأولى بنسبة (٤٠،١٪) , يليها التحقيقات فى المرتبة الثانية بنسبة (٢٨،٤٪) , ثم القرارات القضائية فى المرتبة الثالثة بنسبة (٢٣،٩٪) , ثم صدور الأحكام القضائية فى المرتبة الرابعة بنسبة (١٤،٥٪) , يليها أعمال الحبس الإحتياطى فى المرتبة الخامسة بنسبة (١٢،٥٪) , ثم قرارات الإحالة إلى المحاكمة فى المرتبة السادسة بنسبة (٢،٣٪) , وأخيراً المحاكمات الإستثنائية فى المرتبة السابعة بنسبة (٠،٨٪).

- أما عن النتائج التفصيلية :

بالنسبة لصحيفة الأهرام :

أوضحت نتائج تحليل صحيفة الأهرام أن الصحيفة كانت أكثر اهتماماً بتناول أعمال المحاكمات العادية حيث احتلت المرتبة الأولى بين الأعمال القضائية التى ركزت الصحيفة على تناولها بنسبة (٤٣،٨٨٪) , فى حين جاء صدور القرارات فى المرتبة الثانية بنسبة (٢٨،٧٨٪) وكانت معظم تلك القرارات متعلقة بالمحاكمات , ثم التحقيق فى

المرتبة الثالثة بنسبة (٢٢،٣٠٪) , يليه صدور الأحكام القضائية فى المرتبة الرابعة بنسبة (١٦،٥٥٪) , ثم أعمال الحبس الإحتياطى فى المرتبة الخامسة بنسبة (١٥،٨٣٪) , وأخيراً المحاكمات الإستثنائية فى المرتبة السادسة بنسبة (٠،٧٢٪).

بالنسبة لصحيفة الوفد

أوضحت نتائج تحليل صحيفة الوفد ان أكثر اهتماماً بتناول أعمال المحاكمات العادية حيث احتلت المرتبة الأولى بين الأعمال القضائية التى ركزت الصحيفة على تناولها بنسبة (٤١،١٨٪) , ثم التحقيق فى المرتبة الثانية بنسبة (٣٠،٧٢٪) , يليه صدور القرارات القضائية فى المرتبة الثالثة بنسبة (٢٣،٥٣٪) , ثم أعمال الحبس الإحتياطى فى المرتبة الرابعة بنسبة (١٣،٠٧٪) , ثم صدور الأحكام القضائية فى المرتبة الخامسة بنسبة (١١،٧٦٪) , يليه الإحالة إلى المحاكمة فى الرتبة السادسة بنسبة (٢،٦١٪) , وأخيراً المحاكمات الإستثنائية فى المرتبة السابعة بنسبة (٠،٦٥٪).

بالنسبة لصحيفة المصرى اليوم :

أوضحت نتائج تحليل صحيفة المصرى اليوم اهتمام الصحيفة فى المرتبة الأولى بتغطية اعمال المحاكمات العادية بنسبة (٣٦،٩٩٪) , يليها فى المرتبة الثانية أعمال التحقيق بنسبة (٣٠،٥٩٪) , ثم احتلت القرارات القضائية المرتبة الثالثة بنسبة (٢١،٠١٪) , يليها صدور الأحكام القضائية فى المرتبة الرابعة بنسبة (١٥،٠٧٪) , ثم أعمال الحبس الإحتياطى فى المرتبة الخامسة بنسبة (١٠،٠٥٪) , ثم الإحالة إلى المحاكمة احتلت المرتبة السادسة بنسبة (٣،٦٥٪) , وأخيراً المحاكمات الإستثنائية فى المرتبة السابعة بنسبة (٠،٩١٪).

ثانياً : نتائج اختبار فروض الدراسة

- *توجد فروق ذات دلالة معنوية بين نمط ملكية الصحف وأهداف المعالجة الصحفية لاعمال السلطة القضائية .*

جدول رقم (٣) الفروق بين الصحف فيما يتعلق بأهداف المعالجة الصحفية لأعمال السلطة القضائية

أهداف المعالجة الصحفية	الصحف			إجمالي التكرارات	قيمة كا٢
	الأهرام	الوفد	المصري اليوم		
الإخبار والإحاطة	٧٤	٦٩	٩٦	٢٣٩	٣,٢٧
الشرح والتفسير	١	٩	٢١	٣١	١١,٧٥**
عرض تقريري للأحداث	٢٩	٣٦	٦٥	١٣٠	٣,٩١
الدعوة لموقف	٣	٥	٠	٨	٦,٦٨*
التبرير	٣	٧	٦	١٦	١,٦٠
نقد ممارسات	٢٦	٣٢	٣٥	٩٣	١,٥١
التكرارات= ٥١٧ وعدد العينة= ٥١١ ودرجات الحرية=٢, ومسويات المعنوية **.01 ≥ p ** ,.05 ≥ p ***					

يتضح من بيانات الجدول السابق وجود فروق بين صحف الدراسة فيما يتعلق بأهداف المعالجة الصحفية لأعمال السلطة القضائية وتمثلت تلك الفروق فى :

- الشرح والتفسير : بلغت قيمة كا٢ (١١،٧٥) عند مستوى معنوية ٠،٠١ وكانت صحيفة المصرى اليوم اكثر صحف الدراسة هدفاً للشرح والتفسير من تناولها لاعمال السلطة القضائية بتكرار (٢١) من إجمالى تكرار هدف الشرح والتفسير فى معالجة الصحف الثلاث لأعمال السلطة القضائية , يليها صحيفة الوفد بتكرار (٩) , ثم صحيفة الأهرام بتكرار (١).
- الدعوة لموقف : بلغت قيمة كا٢ (٦،٦٨) عند مستوى معنوية ٠،٠٥ وكانت صحيفة الوفد أكثر صحيفة فى صحف الدراسة هدفت إلى الدعوة لموقف من خلال معالجتها لاعمال السلطة القضائية بتكرار (٥) من إجمالى اهتمام الصحف الثلاث بهدف الدعوة لموقف من خلال المعالجة الصحفية لاعمال السلطة القضائية , يليها صحيفة الأهرام بتكرار (٣) , فى حين لم تهدف صحيفة الوفد إلى الدعوة لموقف معين من خلال معالجتها لاعمال السلطة القضائية .

بينما لم توجد فروق ذات دلالة معنوية بين صحف الدراسة وباقى الأهداف التى سعت لها فى معالجتها لاعمال السلطة القضائية .

وبالتالى **تقبل الدراسة جزئياً صحة الفرض القائل** بوجود فروق ذات دلالة معنوية بين نمط ملكية الصحف وأهداف المعالجة الصحفية لأعمال السلطة القضائية وتمثلت تلك الفروق فى هدفى (الشرح والتفسير , والدعوة لموقف).

مراجع البحث:

١- حسان عبد السميع هاشم ابو العلا **"مسئولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية "**,رسالة دكتوراه غير منشورة ,(جامعة القاهرة:كلية الحقوق :٢٠٠١).

٢- إبراهيم عادل سليمان سنبل,**الحماية الجنائية للرأي العام في مواجهة النشر**,رسالة دكتوراه,غير منشورة(جامعة القاهرة:كلية الحقوق,٢٠١٢).

٣- محمد فوزي الخضر, **"القضاء والإعلام حرية التعبير بين النظرية والتطبيق "**, دراسة مقارنة (المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية , ٢٠١٢).

٤- هدي إبراهيم الدسوقي, **"دور الصحف في تشكيل اتجاهات الصفوة المصرية نحو القضايا السياسية في مصر,بالتطبيق علي أزمة القضاء"**رسالة ماجستير, غير منشورة(جامعة المنصورة:كلية الآداب,٢٠١٠).

٥- محمد عمر حسين , **حرية الصحافة في مصر ودور القضاء فى حمايتها** , رسالة دكتوراه , غير منشورة(جمعة القاهرة , كلية الحقوق , ١٩٩٩).

٦- علي حمودة, :**"تأثير وسائل الإعلام علي سير العدالة الجنائية في مرحلة المحاكمة الجنائية"** ,بحث منشور في مؤتمر "الإعلام والقانون" كلية الحقوق,جامعة حلوان,١٤-١٥ مارس ١٩٩١م.

7- Hao Xiaoming and Kewen Zhang (1996):"**The Chinese press and libel: Political and legal implications** " International Communication Gazette, vol. 55,No, 2.

٨- سميرة محمد مبروك,**" أطر معالجة شئون الأقاليم فى الصحافة المصرية اليومية واتجاهات الجمهور نحوها , دراسة تطبيقية"** رسالة ماجستير , (جامعة الزقازيق : كلية الآداب , قسم الإعلام , ٢٠١٤).

٩- سهام محمود عبد العزيز :**" أطر معالجة الصحف المصرية للأزمات "** ,رسالة ماجستير,(جامعة القاهرة : كلية الإعلام , قسم الصحافة , ٢٠١٤.

١٠-شيماء محمد متولى **:" التغطية الصحفية لأحداث ثورة ٢٥ يناير واتجاهات الشباب نحوها" ,** رسالة دكتوراه,(جامعة المنصورة: كلية التربية النوعية,قسم الإعلام التربوى),٢٠١٣.

١١-محمد رضا حبيب:**" معالجة وسائل الإعلام التقليدية والجديدة لقضايا الفساد فى مصر "**, رسالة دكتوراه ,(جامعة القاهرة : كلية الإعلام , قسم الصحافة , ٢٠١٣).

١٢-[١] محمد عبد الحميد أحمد عبد الحميد (٢٠١١) **" المعالجة الصحفية لموقف جامعة الدول العربية من القضايا القومية "** رسالة ماجستير (جامعة الأزهر: كلية اللغة العربية, شعبة الصحافة والنشر).

١٣- Jad Melki (2014):" **The interplay of politics, economics and culture in news framing of Middle East wars"**,journal of Media, War & Conflict, vol. 7,No.2

١٤- Petia Kostadinova and Daniela V Dimitrova (2012)" Communicating policy change: Media framing of economic news in post-communist Bulgari", **European Journal of Communication**, vol. 27,No.

١٥-بسام عبد الرحمن المشاقبة **:" الإعلام والسلطة"**, (الأردن" عمان , دار أسامة للنشر والتوزيع ,ط١) ,بدون سنة نشر.

١٦-حسان عبد السميع هاشم ابو العلا **"مسئولية الدولةعن أعمال السلطة القضائية "**,رسالة دكتوراه غير منشورة ,(جامعة القاهرة:كلية الحقوق :٢٠٠١).

١٧-عبد الباسط حسن,**اصول البحث الاجتماعي**,ط ١١(القاهرة:مكتبة وهبة,١٩٩٠).

١٨-محمد زيان عمر,**البحث العلمي ,مناهجه وتقنياته** (القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب,٢٠٠٢).

١٩-سمير حسين ,**بحوث الاعلام**:دراسات في مناهج البحث العلمي,ط ٢ (القاهرة:عالم الكتب,١٩٩٥).

٢٠-محمود نجيب حسنى :**" شرح قانون الإجراءات الجنائية "**,الجزء الثانى , (القاهرة : دار النهضة العربية , الطبعة الرابعة),٢٠١١.

٢١-جابر جاد نصار :**" حرية الصحافة , دراسة مقارنة فى ظل القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦"**(القاهرة : دار النهضة العربية , ط١), ١٩٩٣.

٢٢-شريف سيد كامل :" جرائم النشر فى القانون المصرى", (القاهرة : دار النهضة العربية , ط١) ٢٠١٠.

٢٣-عبد الحميد أشرف **" الإتجاهات القانونية فى تنظيم حرية الصحافة "** , (القاهرة : دار الكتب الحديث , ط١) ,ط١ , ٢٠١٠ .

Abstract

This study aimed to monitor, analyze and evaluate the treatment of Egyptian newspapers (national, nonpartisan, private) for the work of the judiciary in Egypt after the revolution of January 25, and detection of the most important journalistic frameworks highlighted by the press provided the processors on the issue under consideration.

It was applied on Newspapers of Al-Ahram, Al-Wafd and Al-Masry al youm , during the period from 1/1/2012 until 12/31/2013.

The study reached several conclusions, including:

1- The private newspapers is the most Egyptian newspapers interested in addressing the work of the judiciary by (43.05%), followed by partisan newspapers in the second arrangement by (29 0.9%), while the National Newspapers Newspapers study less attention to addressing the business of the judiciary by (27%).

1- accounted for ordinary criminal trials with interest the three newspapers in dealing with the work of the judiciary, which has been associated with most of the issuance of court judgments or decisions to postpone the newspapers followed up most of those trials and represent cases in which President Mubarak and the symbols of his regime accused.